



مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع متطلبات التجارة الالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

(دراسة تطبيقية)

أ إبراهيم محمد النعاس

قسم المحاسبة/ المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية

Ibr_rbi@yahoo.com

أ محمد بشير الجربي

قسم المحاسبة/ المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية

mohamed_elgerbi@yahoo.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية والتعرف على مدى قدرتها على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، كما تهدف إلى تحديد ما إذا كان هناك معوقات تحول دون قدرة الأنظمة المحاسبية الإلكترونية على التعامل مع التجارة الإلكترونية، كما تستهدف تقديم الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام وكذلك موظفي أقسام المحاسبة والمراجعة وتكنولوجيا المعلومات بالفروع الرئيسية، وتم استخدام استمارة الاستبانة كوسيلة لتجميع البيانات الخاصة باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد اختبار صدقها وثباتها، وتم توزيع عدد (170) استمارة على المستهدفين بالمصارف التجارية، وبعد منح المشاركين فترة كافية للإجابة على أسئلة الاستبانة تم استلام عدد (148) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي والأسلوب الاستنتاجي لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وقد تمثل الأسلوب الوصفي في الجداول التكرارية والنسب المئوية بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة الدراسة وتفسير الإجابات الخاصة بأراء عينة الدراسة، وقد تمثل الأسلوب الاستنتاجي في استخدام اختبار Wilcoxon لاختبار فرضيات الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (P-value=0.05).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، وقد تم التوصل كذلك إلى وجود معوقات تحد من قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، كما توصلت النتائج إلى وجود حلول تساعد في الحد من هذه المعوقات.





1. المقدمة

تعد المحاسبة الأكثر تأثراً بالتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في مجال الأعمال في العالم بصورة عامة وفي مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات بشكل خاص، وكما هو معروف إن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها، ومن ظهور التجارة الالكترونية أصبح من الضروري على الشركات العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية لديها، وذلك بوضع سياسات وإجراءات ومبادئ تتوافق مع المتطلبات الجديدة لبيئة التجارة الالكترونية، لتأهيلها للدخول في أسواق التجارة الالكترونية وضمان استمراريتها وبقائها، والاستفادة من الأسواق الجديدة التي أوجدتها التجارة الالكترونية، وبذلك زيادة حصتها السوقية وبالتالي تعظيم ربحيتها.

ونظراً لأهمية القطاع المصرفي حيث يعد من أهم القطاعات في اقتصاديات الدول بشكل عام والاقتصاد الليبي بشكل خاص، ولما له من تأثير فعال في دفع عجلة التقدم والتنمية على مختلف الأصعدة، عليه فان مدى قوة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في القطاع المصرفي يحدد إلى حد كبير المعدل الذي ستحقق فيه نموها وتقدمها في بيئة الأعمال الاقتصادية بشكل عام وبيئة التجارة الالكترونية بشكل خاص. وبذلك سعى الباحثان إلى تحديد مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الالكترونية، وكذلك معرفة المعوقات التي قد تحول من قدرتها، وانتهاء باقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات.

2. مشكلة الدراسة

شهد قطاع الأعمال بصفة عامة وقطاع المصارف بصفة خاصة تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيق التقنية الحديثة، ومع ظهور التجارة الالكترونية التي تعد من أسواق التجارة الحديثة، والتي ادت إلى إحداث تطور جذري في طرق واساليب العمل التجاري، لاسيما التطور التقني المرتبط بنظم المعلومات المحاسبية، حيث مكن هذا التطور المصارف من تقديم أنواع جديدة من الخدمات والتي تعتمد في تقديمها على تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية، وبذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لمواكبة متطلبات التجارة الإلكترونية، وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة تهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الأول : هل لدى أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية القدرة على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية ؟

السؤال الثاني : هل يوجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية ؟

السؤال الثالث : هل يوجد حلول تحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية ؟

3. الدراسات السابقة

تناولت دراسة (دغيم وكردية، 2010) تأثير التجارة الالكترونية على عناصر نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام التجارة الالكترونية يؤدي لسهولة





وسرعة ودقة إجراءات إدخال واسترجاع البيانات المحاسبية، كما تساهم بتوليد خاصيتي التوقيت الملائم والموثوقية، والعمل على تقليل الأخطاء بإدخال البيانات المحاسبية وتقليل عدد العاملين على إتمام الصفقة وتخفيض تكلفة تبادل البيانات المالية، كما أثبتت الدراسة إن التجارة الالكترونية تعمل على توفير معلومات محاسبية شاملة ودقيقة، وتتصف بالموثوقية والقابلية للمقارنة والقياس الكمي وتصل بالوقت المناسب لمتخذي القرار.

في حين هدفت دراسة (العبيد، 2012) إلى قياس مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية وتحديد المعوقات التي تحول دون قدرتها ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات، وتوصلت الدراسة انه لدى أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية القدرة على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية مستقبلا، كما هناك معوقات تحول دون القدرة على التعامل من أهمها: مخاطر عمليات التجارة الالكترونية والتخوف منها، عدم إدراك الإدارة العليا في الشركات لأهمية تطوير النظام المالي، التكلفة العالية لوضع السياسات وتطبيقها، غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الالكترونية.

كما بينت دراسة (أمين، 2012) الإطار المفاهيمي للمحاسبة وبيان عملها في ظل التجارة الالكترونية وتحديد تأثير التجارة الالكترونية على المحاسبة، وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة الالكترونية أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام، وعلى مهنة المحاسبة بشكل خاص وبذلك أوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنة المحاسبة، بشكل يجعل الإلمام بتقنية المعلومات بشكل عام، والتجارة الالكترونية بشكل خاص، من أساسيات منح الشهادات العلمية، والعملية، ومزاولة المهنة، وكذلك تكيف النظرية المحاسبية وتحديث مفاهيمها بشكل يتماشى مع بيئة التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى تنبيه الحكومات إلى السعي أو المساهمة بإنشاء تشريعات دولية تحكم تعاملات التجارة الالكترونية.

واجريت دراسة (عثمان والصالح، 2013) تحت عنوان تحديث نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحقيق الثقة والأمان للتجارة الالكترونية على عينة من مؤسسات القطاع المصرفي السوداني، حيث تناولت الدراسة المعوقات والتحديات التي تواجه التجارة الالكترونية، وذلك لفقدان السيطرة على المدخلان التي تأتي نتيجة التعامل بالتجارة الالكترونية عبر الانترنت، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية الالكتروني يتناسب مع نظام العمل في ظل التجارة الالكترونية ويحقق الأمان في تعاملات التجارة الالكترونية، كما أن التوقيع الالكتروني يعد أكثر ضمانا وأمنا لتوفير الثقة في معاملات التجارة الالكترونية.

في حين تناولت دراسة (احمد، 2013) قياس اثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في المصارف التجارية الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثرا مباشرا لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء، ووجد ان خاصية الملائمة كان لها الأثر الأكبر على رضى العملاء، كما أوصت الدراسة على حث المصارف على توعية عملائها بتعاملاتها عبر القنوات الالكترونية الأخرى مثل الانترنت ووسائل الاتصال التي قد يكون لها الأثر المباشر مستقبلا على رفع نسبة رضى العملاء.

وهدف دراسة (هاني، 2014) إلى التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات القطاع الخدمي والمدرجة أسهمها في بورصة عمان وعددها خمس وخمسون شركة ومتطلبات





التجارة الالكترونية المتمثلة بالمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك، ومعرفة المعوقات التي تحد من عملية التوافق وتقديم الحلول المناسبة لتذليل تلك الحلول، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك توافق كبير بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، كذلك هناك بعض المعوقات التي تحد من وجود ذلك التوافق أهمها: الخوف من مخاطر التجارة الالكترونية، تنني اجر المحاسبين بشكل عام، المشاكل المحاسبية التي تزال ترافق آلية الاعتراف بإيرادات ومصروفات التجارة الالكترونية.

وتطرقت دراسة (محمد، 2015) إلى تحليل ظاهرة التجارة الالكترونية وواقع الشركات السودانية من هذه الظاهرة، والوقوف على التحديات والمعوقات التي تحول دون تطبيقها، حيث أجريت الدراسة على (50) شركة من الشركات العاملة في المجالات التجارية المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى عدم انتشار ثقافة الانترنت لدى العامة والتي تقف ورائه عدد من الأسباب التي تشكل في مجملها معوقات في عدم الدفع بالتجارة الالكترونية إلى الأمام، كما تبني الدولة للإعفاءات الجمركية للحواسب لما يلاحظ من ارتفاع أسعارها في الآونة الأخيرة على اعتبارها من المكونات الأساسية لمتطلبات التجارة الالكترونية .

كما أجريت دراسة (الدوي، 2015) لمعرفة مدى القدرة على تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل التجارة الالكترونية في منظمات تقنيات المعلومات في العراق، وتمثلت نتائج الدراسة في ان اتجاهات عمل نظام المعلومات المحاسبي وتفعيله مع التجارة الالكترونية تتضمن بيئة عمل المحاسبين الافتراضية، والتفاعل المستمر للزبائن والموردين مع منظمات تقنيات المعلومات، فضلا عن توفير امن المعلومات لهذا النظام عبر الانترنت، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير مهنة المحاسبة وتفعيلها مع تطورات الانترنت والتجارة الالكترونية، مما يجعل المحاسبين يستخدمون التكنولوجيا في تسجيل الصفقات الكترونيا في منظمات الأعمال.

في حين سلطت دراسة (يحيوي ويوسف، 2017) الضوء على ظاهرة التجارة الالكترونية وأثارها على نواحي الحياة المعاصرة لاسيما الجوانب الاقتصادية منها، وكذلك مناقشة ابرز التحديات والمعوقات التي تقف أمام التجارة الإلكترونية خاصة في الدول العربية، وقد أظهرت الدراسة نتائج الأهمية البالغة لهذه الثورة المعلوماتية وتطورها السريع، وأثارها المستقبلية المحتملة على إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية التقليدية.

اما دراسة (يوسف، 2018) فهذفت إلى التعرف على مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وفقا لتقنية المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تتسم بالفاعلية من خلال توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمخرجاتها من المعلومات، كما إنها تتسم بالكفاءة من خلال مقدرتها على تلبية وإشباع حاجات متتبعي النشاط المصرفي من المعلومات، ومساعدتهم على تفعيل أنشطة وفعاليات المصرف وقدرتها على تحقيق مزايا تنافسية للمصرف، بالإضافة إلى تحقيق الرقابة والتحكم الإداري وتقليل المخاطر والمساهمة في إدارتها، وقد أوصت الدراسة بالعمل على تعزيز استخدام التكنولوجيا بنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية والحث على مواكبتها، مما يتيح لهذه المصارف القدرة على الاستمرار والنمو والمنافسة.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة انها سعت الى معرفة قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الالكترونية، على خلاف الدراسات السابقة التي تطرقت إلى دراسة فاعلية وكفاءة أنظمة المعلومات المحاسبية وكذلك دراسة مخاطر





ومعوقات التجارة الالكترونية، دون التطرق إلى متطلبات التجارة الالكترونية الواجب توافرها في نظم المعلومات المحاسبية للمصارف بشكل عام والمصارف التجارية الليبية بشكل خاص للتعامل مع عمليات التجارة الالكترونية.

4. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى : " لا توجد قدرة لأنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية " .

الفرضية الرئيسية الثانية : " لا توجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية " .

الفرضية الرئيسية الثالثة : " لا توجد حلول مناسبة تحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية " .

5. منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم إتباع المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة والذي يقوم على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، لغرض تكوين الإطار النظري المناسب للدراسة، والذي من خلاله تم صياغة الفرضيات، وبعد ذلك تم الحصول على إجابات المشاركين لاختبار فرضيات الدراسة، بهدف الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تعميمها.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- أ. توضيح مفهوم أنظمة المعلومات المحاسبية، ومفهوم التجارة الالكترونية.
- ب. معرفة قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الالكترونية.
- ج. معرفة وتحديد المعوقات التي تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على مواكبة متطلبات التجارة الالكترونية.
- د. تقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة التي قد تحد من تلك المعوقات.

7. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، وهو التجارة الالكترونية الذي يمثل نظام المعلومات المحاسبية نظاماً رئيسياً فيه، وبدونه لا يمكن للتجارة الالكترونية من التوسع أو التطور، كما تتبع أهمية الدراسة من كونها تتناول قطاعا اقتصاديا هاما ألا وهو قطاع المصارف التجارية الليبية، الذي يعد من القطاعات التي تواجه أزمات مختلفة ومنافسة شديدة خاصة في ظل تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات المتزايدة والمتسارعة، ولذلك يجب أن يواكب التطورات التكنولوجية السريعة، بغية المحافظة على مستوى جودة الخدمات





التي تقدمها هذه المصارف، فضلا عن إمكانية استفادة متخذي القرار في هذا القطاع من النتائج والتوصيات التي سوف تسفر عنها هذه الدراسة لمواجهة المعوقات والتحديات التي يتعرض لها القطاع المذكور.

8. حدود الدراسة

الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على خمس مصارف تجارية عاملة داخل بلدية بنغازي وهي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الإجماع العربي.

الحدود البشرية : تتضمن المدراء بالفروع الرئيسية لتلك المصارف ورؤساء الأقسام وكذلك موظفي أقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات بهذه الفروع الرئيسية.

الحدود الزمانية : الفترة الزمنية التي طُبقت فيها الدراسة والواقعة ضمن عام 2018.

9. الإطار النظري للدراسة

1.9 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر نظم المعلومات بشكل عام ونظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص من المجالات المهمة والتي ينبغي على المحاسبين إتقانها وليس الإلمام بها والتعرف عليها فحسب، فهي تعد العمود الفقري لأي شركة تعمل بها، حيث تلعب دورا مهما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات صحيحة وفي الوقت المناسب تمكنها من اتخاذ القرارات الرشيدة والرقابة على أداء الشركة.

وتعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها " احد أهم عناصر التنظيم الإداري لأي منشأة فهو مجموعة متداخلة فيما بينها من الإجراءات والتعليمات والأدوات والإفراد مرتبطة فيما بينها بطريقة متسلسلة ومتتابعة لمعالجة المعلومات (المدخلات) والحصول على معلومات أخرى (مخرجات) لإيصالها للمستخدمين من المخرجات" (احمد2013، ص13).

كذلك عرفه الساحلي (2016، ص36) بأنه "نظام محاسبي متكامل يختص بعملية تجميع وتبويب ومعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات بعد التأكد من إنها أنتجت وفق ما هو مخطط وجعلها تلائم حاجات المستفيدين".

ويهدف نظام المعلومات المحاسبية (بن غربية والشخي، 2018، ص5) " إلى تمكين الأطراف والجهات المختلفة ذات العلاقة من الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاقتصادية، ذلك أنه بدون وجود المعلومات الدقيقة والمناسبة لا يمكن أن تكون هناك خططا علمية مدروسة، ولا يمكن توفر الوسائل الرقابية الفعالة، كما لا يمكن كذلك ان تكون هناك قرارات علمية صحيحة".

2.9 مفهوم التجارة الالكترونية

تعد التجارة الإلكترونية احد ثمار الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم، حيث تعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، وتكمن أهمية التجارة الالكترونية بالأساليب الحديثة في إتمام وتنفيذ المعاملات التجارية للسلع والخدمات مقارنة بالأساليب المعتمدة في التجارة التقليدية.

وعرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية " أنها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل الكترونية " (محمد، 2015، ص16).





كما عُرفت بأنها " أي شكل من أشكال التبادل التجاري أو الإداري أو تبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات " (يحياوي ويوسف، 2017، ص182).

3.9 علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالتجارة الالكترونية

بما إن نظام المعلومات المحاسبية هو احد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، وتوجه العديد من هذه الوحدات الاقتصادية نحو استخدام التجارة الالكترونية اخذ يزداد شيئاً فشيئاً، فان الأمر يتطلب على نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية التي تعمل في ظل التجارة الالكترونية أن تأخذ في الاعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة المحيطة ببيئتها والتي سوف تفرزها متطلبات العمل في ظل التجارة الالكترونية، خاصة في ما يتعلق بالتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والوسائل الالكترونية الحديثة، وإعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الالكتروني للبيانات، وما يتبعه من تأثيرات أخرى سواء على مكونات أو مقومات النظام، وذلك لتحقيق أهداف نظم المعلومات المحاسبية وأهداف الوحدة الاقتصادية التي تعمل بها (هاني، 2014، ص 18).

4.9 مكونات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية

تتعلق مكونات نظم المعلومات المحاسبية بصورة عامة بمجموعة من الأجزاء البشرية والمادية، وفي ظل التشغيل اليدوي للبيانات فان النظام سوف يعتمد بصورة رئيسية على الكادر البشري، بالإضافة إلى مجموعة من الوسائل الآلية أو شبه الآلية التي تساعد على القيام بعمل المحاسبة، ولكن عند قيام الوحدة الاقتصادية بالعمل في ظل التجارة الإلكترونية فان الأمر يتطلب ضرورة استخدام الوسائل الإلكترونية، التي يشكل الانترنت احد أهم هذه الوسائل وبما يعني أن العديد من البيانات يجب أن تعتمد التشغيل الإلكتروني باستخدام الحاسبات وملحقاتها، الأمر الذي يتطلب من نظام المعلومات المحاسبية أن يعتمد على التشغيل الإلكتروني للبيانات، وهو ما يدعو إلى الحاجة لتطوير مكوناته بحيث تشمل كل الوسائل التي يتطلبها العمل في ظل التجارة الالكترونية، وبذلك فان مكونات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية سوف تشمل كلا من: مجموعة الأفراد المؤهلين، أجهزة الحاسوب، البرمجيات، قاعدة البيانات، الإجراءات وتقنيات الاتصالات (هاني، 2014، ص19).

5.9 متطلبات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية

إن نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل تحت ظل التجارة الإلكترونية تتطلب متطلبات جوهرية يتحتم توفيرها لتحقيق الكفاءة والفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية وتتمثل في (العبيد، 2012، ص33) :

- أ. تكامل المعلومات.
- ب. إمكانية تحقيق تبادل الخدمات والمعلومات بين مختلف نظم المعلومات في الشركات والهيئات المشاركة.
- ج. إجراء هذا التبادل للخدمات والمعلومات في وقت يعد ملائماً لكافة الأطراف المشاركة.
- د. إشراك أكبر عدد ممكن من المستخدمين من مختلف أنحاء العالم حتى يتحول الأمر في النهاية إلى ما يقترب من حالة السوق الكفاء.





6.9 المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية

على الرغم مما حققه التجارة الإلكترونية من مزايا عديدة ومكاسب عظيمة إلا أن الشركات لا ترغب في ربط أنظمتها المحاسبية بالتجارة الإلكترونية، حتى لا يؤدي ذلك إلى اختراق نظام المعلومات المحاسبي وذلك بفقدان السيطرة على المدخلات التي تأتي نتيجة المعاملات التجارية التي تتم إلكترونياً، مما يترتب عليه سرقة أو اختراق النظام وتسريب بعض المعلومات المهمة لجهات منافسة أو غير مرغوب فيها، وبذلك يفقد المتعاملون مع الشركة الثقة والأمان بها، أي أن بدون توافر الأمان والثقة يصبح نظام المعلومات المحاسبي مختلاً تماماً، وبذلك يحد ويؤثر من كفاءته وفعالته ويؤدي إلى الإضرار بالشركة أو انهيارها تماماً، ولهذا فإن الشركات تسعى بكل الطرق لتقادي هذه المعوقات وتوفير الحماية للأطراف المتعاملة وتحقيق الثقة والأمان بالتجارة الإلكترونية.

10. الجانب الميداني للدراسة

1.10 أداة تجميع البيانات

اعتمد الباحثان في تجميع البيانات الأولية على استمارة الاستبانة التي تم إعدادها وتصميمها وفقاً لأسئلة وفرضيات الدراسة والاستعانة بالدراسات السابقة كدراسة (العبيد ، 2012) ودراسة (هاني ، 2014)، والتي اشتملت على قسمين رئيسيين : حيث اقتص القسم الأول باستطلاع المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة وتكونت من (6) فقرات، أما القسم الثاني فاختص باستطلاع آراء المشاركين حول مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، من خلال تخصيص ثلاث أسئلة رئيسية غطت الفرضيات التي استندت عليها باستخدام عبارات تقييمية لتحديد أهمية إجابات العينة، حيث اقتص السؤال الأول بر (20) فقرة اسندت على المشروع الأمريكي الكندي المشترك، كما اقتص السؤال الثاني باستطلاع أهم المعوقات التي تحول دون التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية والذي اشتمل على (10) فقرات لاستطلاعها، فيما اقتص السؤال الثالث باستطلاع الحلول المقترحة للحد من المعوقات واشتمل على (10) فقرات، وبذلك تكون عدد فقرات الاستبانة (40) فقرة من النوع المغلق عُرضت وفقاً لمقياس ليكرت Likert Scale ذو الأبعاد الخمسة.

2.10 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية وعددها (18) مصرف وفقاً للمعلومات المنشورة عن مصرف ليبيا المركزي (مصرف ليبيا المركزي ، 2018) وذلك لأهمية هذا القطاع في تنمية وتطوير عجلة الاقتصاد القومي، والذي يشمل على المدراء بالفروع الرئيسية لتلك المصارف ورؤساء الأقسام وكذلك موظفي أقسام المحاسبة والمراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات بهذه الفروع الرئيسية.

ونظراً لتعدد إمكانية إجراء مسح شامل للمجتمع بسبب اعتبارات الجهد والوقت والتكلفة، فقد اقتضت عينة الدراسة على عدد (5) مصارف تجارية عاملة ببلدية بنغازي وهي : مصرف التجارة والتنمية ، مصرف الجمهورية ، مصرف الوحدة ، مصرف التجاري الوطني ومصرف الاجماع العربي. وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة مكونة من (170) مفردة وزعت عليهم قوائم الاستبانة ومن تم جمعها في وقت لاحق يحدونه، استرجع منها (155) استبانة منها (7) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي بسبب عدم الإجابة على بعضها بشكل





كلي، وبالتالي فإن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (148) استبانة بنسبة (87%) من إجمالي الاستبانات الموزعة كما هو مبين في الجدول رقم (1)، وتعد هذه النسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة على إجابات المشاركين في الدراسة ومن ثم تعميم هذه النتائج المستخلصة على المجتمع محل الدراسة.

جدول رقم (1)

الاستبانات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل

الإجمالي		الاستبانات
النسبة %	العدد	
100 %	170	الموزعة
91 %	155	المستلمة
4 %	7	غير صالحة للتحليل الإحصائي
87 %	148	صالحة للتحليل الإحصائي

3.10 تحليل البيانات

1.3.10 اختبار ثبات وصدق الاستبانة

لمعرفة مدى صلاحية الاستبانة كأداة لتجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية والاعتماد عليها تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا Cranach's Alpha لقياس مدى ثبات أداة القياس، حيث يشير هذا الاختبار إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبانة، وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة ككل وفقاً لمقياس كرونباخ ألفا (0.967) وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها، ويبين الجدول رقم (2) معاملات ثبات أداة البحث لمحاور الدراسة، حيث تبين أن المحور الأول المتعلق بقدرة نظم المعلومات الحاسوبية على الالتزام بتطبيق المبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي قد تحصل على أعلى معامل ثبات بقيمة قدرها (0.983)، يليه مباشرة المحور الثالث المتعلق بالحلول المقترحة للحد من المعوقات التي تحول دون قدرة نظم المعلومات الحاسوبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية والذي تحصل على معامل ثبات بقيمة قدرها (0.948)، فيما تحصل المحور الثاني المتعلق بالمعوقات التي تحد من قدرة أنظمة المعلومات الحاسوبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية على أقل معامل ثبات بقيمة قدرها (0.889)، هذه المعدلات المرتفعة تشير إلى قدرة المقياس على تحقيق اغراض الدراسة.

جدول رقم (2)

معاملات ثبات أداة البحث

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	قدرة نظم المعلومات الحاسوبية على الالتزام بتطبيق المبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي.	20	0.983
2	المعوقات التي تحد من قدرة نظم المعلومات الحاسوبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.	10	990.8
3	حلول الحد من المعوقات التي تحول دون قدرة نظم المعلومات الحاسوبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.	10	0.948
	معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة	40	0.967





كما تم اختبار صدق الاستبانة للتأكد من نجاح الأداء في قياس المفهوم المطلوب، وذلك بأخذ الجدر التربيعي لمعامل الثبات للاستبانة ككل ليتم الوصول إلى معامل صدق بقيمة قدرها (0.983)، وهي نسبة عالية تشير إلى أن المقياس يقيس المفهوم الذي نريده فعلاً.

2.3.10 التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية

يتعلق هذا الجزء من الدراسة بتحليل صفات وخصائص الأفراد المشاركين في الدراسة وفقاً للاستبانة، وكانت النتائج كما يلي :

أولاً : توزيع المشاركين بالدراسة حسب المصارف التابعين لها.

يبين الجدول رقم (3) وجود تفاوت بين نسب المشاركين بعينة الدراسة حسب كل مصرف، فكانت النسبة الأكبر لمصرف التجاري الوطني حيث وصل عدد المشاركين إلى (45) مشارك بنسبة (30.4%)، وجاء بالمرتبة الثانية مصرف التجارة والتنمية بنسبة (20.3%)، يليه مصرفي الوحدة والجمهورية بنسبة متساوية بلغت (16.9%)، ويُرجع الباحثان هذه النسب المرتفعة للمشاركين إلى إدراك وتقهم العاملين بهذه المصارف لأهمية الدراسة، كما وصل عدد المشاركين بمصرف الإجماع العربي إلى (23) مشارك بنسبة مشاركة (15.5%) .

جدول رقم (3)

توزيع المشاركين بالدراسة حسب المصارف التابعين لها

م	المصرف	العدد	النسبة المئوية
1	مصرف الوحدة	25	6.9% 1
2	مصرف التجاري الوطني	45	% 30.4
3	مصرف الجمهورية	25	% 16.9
4	مصرف التجارة والتنمية	30	% 20.3
5	مصرف الإجماع العربي	23	% 15.5
	المجموع	148	% 100

ثانياً : توزيع المشاركين بالدراسة حسب المؤهل العلمي.

تظهر النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن حملة درجة البكالوريوس شكلوا ما نسبة (60.1%) من مجموع الأفراد المشاركين بعينة الدراسة، تلاهم حملة الدبلوم العالي بنسبة تقدر بـ (25%)، يليهم حملة درجة الماجستير بنسبة (10.1%)، تم حملة الدبلوم المتوسط بنسبة (3.4%)، وكانت اقل نسبة لحملة الدرجة العليا الدكتوراه بنسبة (1.4%) من إجمالي حجم العينة.

كما يلاحظ من نتائج الجدول أن ما نسبة (71.6%) من الأفراد المشاركين بالدراسة يحملون الدرجة العلمية العليا (دكتوراه - ماجستير - بكالوريوس) مما يعطي انطباع أن أغلب المشاركين في الدراسة لديهم التأهيل العلمي العالي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبانة ومن ثم الإجابة عليها بدقة، وهذا ما يزيد من مستوى المعلومات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة.



جدول رقم (4)

توزيع المشاركين بالدراسة حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	دكتوراه	2	1.4 %
2	ماجستير	51	10.1 %
3	بكالوريوس	89	60.1 %
4	دبلوم عالي	37	25 %
5	دبلوم متوسط	5	43. %
	المجموع	814	100 %

ثالثاً : توزيع المشاركين حسب تخصصاتهم العلمية.

يشير الجدول رقم (5) إلى أن غالبية المشاركين بعينة الدراسة من المتخصصين في مجال المحاسبة شكلوا ما نسبته (56.1%) بعدد (83) مشارك من إجمالي عينة الدراسة، وهذا مؤشر جيد يشير إلى قدرتهم على الفهم الدقيق لنظم المعلومات المحاسبية بحكم تخصصهم وبالتالي زيادة المصداقية والاعتمادية للإجابات التي سيتم الحصول عليها، يليهم حملة تخصص الإدارة بما نسبته (19.5%)، والتمويل والمصارف بنسبة (8.8%) وهي تخصصات تعتبر ذات صلة وثيقة بعلم المحاسبة، فيما شكلا متخصصو نظم المعلومات ما نسبته (6.8%) من المشاركين وذلك راجع إلى حاجة المصارف لمتخصصين في مجال البرمجة والشبكات، في حين كانت نسبة المشاركين من غير المتخصصين في العلوم المحاسبية والإدارية والمصرفية ونظم المعلومات لا تتجاوز (8.8%)، ويعتقد الباحثان بأن عينة الدراسة مؤهلة جيداً للإجابة على الاستبانة كون النسبة الأعلى متخصصون بعلم المحاسبة.

جدول رقم (5)

توزيع المشاركين حسب تخصصاتهم العلمية

م	التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	محاسبة	83	10.6 %
2	تمويل ومصارف	13	8.8 %
3	إدارة	92	51.9 %
4	نظم معلومات	10	6.8 %
5	أخرى	13	8.8 %
	المجموع	814	100 %

رابعاً : توزيع المشاركين حسب الوظيفة الحالية.

يتضح من الجدول رقم (6) أن ما نسبته (55.4%) من المشاركين بالدراسة يشغلون وظائف (مدير - نائب مدير - رئيس قسم - مساعد رئيس قسم) ويعتقد الباحثان أن ارتفاع نسبة المدراء و رؤساء الأقسام يعطي مصداقية جيدة للإجابات لأن لديهم معرفة جيدة ومؤهلين بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كذلك فإن موظفي قسم المحاسبة والمراجعة الداخلية شكلوا ما نسبته (43.2%) من المشاركين وهذا مؤشر جيد بحكم





درايتهم وفهمهم للنظام المحاسبي المطبق في المصرف، ويعتقد الباحثان أن تكون إجابات العينة ذات موثوقية عالية.

جدول رقم (6)

توزيع المشاركين حسب الوظيفة الحالية

م	المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
1	مدير	71	5.1%
2	رئيس قسم	65	9.3%
3	موظف	56	37.8%
4	مراجع داخلي	8	4.5%
5	أخرى	2	1.4%
	المجموع	814	100%

خامساً : توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة.

يشير الجدول رقم (7) إلى أن ما نسبته (61.5%) من المشاركين بالدراسة تزيد خبراتهم عن (10) سنوات، مما يعني أنهم يتمتعون بخبرة لا بأس بها في مجال العمل المصرفي ما يعزز الثقة في نتائج الدراسة، بينما كانت نسبة المشاركين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات (17.6%).

جدول رقم (7)

توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من خمس سنوات	62	6.17%
2	من 5 إلى أقل من 10	31	20.9%
3	من 10 إلى أقل من 15	44	29.7%
4	من 15 إلى أقل من 20	28	19%
5	من 20 سنة فأكثر	91	12.8%
	المجموع	814	100%

سادساً : التعامل بالتجارة الالكترونية.

يتضح من نتائج الجدول رقم (8) أن ما نسبته (43.2%) من إجمالي المشاركين بالدراسة أشاروا إلى أن لدى المصارف التجارية التي يعملون بها تعامل بالتجارة الالكترونية، فيما أشار ما نسبته (56.8%) بعدم التعامل بالتجارة الالكترونية لدى المصارف التي يعملون بها.



جدول رقم (8)

التعامل بالتجارة الالكترونية

النسبة المئوية	العدد	التعامل بالتجارة الإلكترونية
2.3%4	64	نعم
8.6%5	83	لا
%100	814	المجموع

3.3.10 التحليل الوصفي لفقرات الاستبانة

في هذا الجزء من الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل آراء وتوجهات المشاركين فيما يتعلق بقياس فقرات الاستبانة، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة إلى خمسة بدائل تدرجت من عالية جداً إلى متدنية جداً، كما تم تحديد قيمة المتوسط الفرضي بـ (3) وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3) فهذا يعني موافقة أفراد العينة على هذه الفقرات.

أولاً : تحليل إجابات المشاركين حول قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (9) إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة تتجه جميعها نحو الموافقة على قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية، حيث أوضحت النتائج بأن الالتزام بمبدأ السرية جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.29) وانحراف معياري (1.096)، يليه في المرتبة الثانية التزام المصارف بمبدأ الحماية إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المبدأ (3.18) وانحراف معياري (0.987)، يليه في المرتبة الثالثة التزام المصارف بمبدأ جاهزية النظام بمتوسط حسابي (3.14) لهذا المبدأ وانحراف معياري (0.937)، يتبعه بالمرتبة الرابعة التزام المصارف بمبدأ الخصوصية على الشبكة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.14) وانحراف معياري (1.024)، وجاء أخيراً من حيث الأهمية الالتزام بمبدأ تكامل تشغيل النظام في المرتبة الأخيرة إذ بلغت قيمة متوسطه الحسابي (3.12) وانحراف معياري (0.972).

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين (3.18) وانحراف معياري (0.933)، ويلاحظ أن المتوسط العام أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد في هذه الدراسة وهو (3)، مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة لديهم اتجاهات إجابيه نحو قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، وبالتالي نستطيع القول بأن أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية لديها القدرة على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.



جدول رقم (9)

تحليل إجابات المشاركين حول قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية
على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
أولاً: التزام المصرف بمبدأ الحماية (Security)				
1	وضع سياسات خاصة بحماية النظام المالي.	3.26	1.150	1
2	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط الخاصة بحماية النظام المالي.	3.15	1.046	3
3	وضع إجراءات معينة لتطبيق آلية حماية النظام المالي.	3.15	1.090	4
4	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط وإجراءات الحماية.	3.20	1.098	2
2	المتوسط الحسابي لمبدأ الحماية	3.187	0.987	2
ثانياً : التزام المصرف بمبدأ جاهزية النظام (Availability)				
5	وضع سياسات خاصة بجاهزية النظام المالي.	3.19	1.013	1
6	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل النظام جاهزاً.	3.15	0.999	3
7	وضع إجراءات معينة لتأكيد جاهزية النظام المالي.	3.09	1.039	4
8	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة في جعل النظام جاهزاً للاستخدام.	3.16	1.092	2
3	المتوسط الحسابي لمبدأ جاهزية النظام	3.147	0.937	3
ثالثاً : التزام المصرف بمبدأ تكامل تشغيل النظام (ProcessingIntegrity)				
9	وضع سياسات خاصة تؤكد تكامل عمليات تشغيل النظام المالي.	3.13	1.064	3
10	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط لجعل عمليات النظام متكاملة.	3.14	1.075	2
11	وضع إجراءات معينة لتطبيق وتأكيد تكامل عمليات النظام المالي.	3.14	1.041	1
12	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات الخاصة بالتأكد على تكامل عمليات النظام المالي.	3.09	1.084	4
5	المتوسط الحسابي لمبدأ تكامل تشغيل النظام	3.125	0.972	5
رابعاً : التزام المصرف بمبدأ الخصوصية على الشبكة (OnlinePrivacy)				



13	وضع سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل ضمن النظام المالي على الشبكة الالكترونية.	3.23	1.125	1
14	وضع آليات وخطوات عمل خاصة لشبكات الربط التي تساهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.12	1.043	3
15	وضع إجراءات معينة كفيلة بتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.16	1.149	2
16	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة بتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.07	1.111	4
4	المتوسط الحسابي لمبدأ الخصوصية على الشبكة	3.145	1.024	4
خامساً : التزام المصرف بمبدأ السرية (Confidentiality)				
17	وضع سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية.	3.36	1.178	1
18	وضع آليات وخطوات عمل خاصة بشبكات الربط التي تساهم في تأمين حماية سرية البيانات المالية.	3.26	1.157	4
19	وضع إجراءات معينة كفيلة بتأكيد حماية سرية البيانات المالية.	3.29	1.168	2
20	وضع آلية لمراقبة وتطبيق السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة بتأمين حماية سرية البيانات المالية.	3.27	1.164	3
1	المتوسط الحسابي لمبدأ السرية	3.295	1.096	1
	المتوسط العام	3.180	0.933	

ثانياً : تحليل إجابات المشاركين حول المعوقات التي قد تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

يوضح الجدول رقم (10) أن نتائج إجابات المشاركين بالدراسة حول المعوقات التي قد تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، جاءت بالموافقة إذ أن قيم المتوسطات الحسابية لهذه المعوقات تراوحت ما بين (3.41 - 3.64)، وهذه القيم أكبر من قيمة المتوسط الافتراضي (3)، وتركزت إجابات المشاركين على أن عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات وارتفاع تكلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت من أبرز المعوقات التي تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، كما أن عدم وجود دورات تأهليه وتدني الأجور والتخوف من مخاطر التجارة الإلكترونية شكلت عائق كبير حسب آراء عينة الدراسة. وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين





حول المعوقات قد بلغ (3.52) بانحراف معياري (0.794)، ويلاحظ أن المتوسط العام أكبر من المتوسط الافتراضي، مما يشير إلى وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (10)

تحليل إجابات المشاركين حول المعوقات التي قد تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
21	تّعقيد عمليات التجارة الإلكترونية.	3.41	1.087	10
22	غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية.	3.47	1.026	7
23	قلة خبرة الإدارة المختصة في هذا المجال.	3.55	0.985	5
24	حادثة عهد استخدام التجارة الإلكترونية في ليبيا.	3.45	1.025	9
25	التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية.	3.57	1.017	4
26	التكلفة العالية لوضع السياسات وتطبيقاتها على أرض الواقع في نظام المعلومات المحاسبي ومواكبة التطور التكنولوجي المتسارع.	3.47	1.059	8
27	عدم وجود دورات تأهليه متخصصة في هذ المجال.	3.61	1.073	2
28	عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات وارتفاع تكلفة الوصول إلى شبكة الانترنت.	3.64	1.150	1
29	تدني أجور موظفي نظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص وموظفي المصرف بشكل عام.	3.58	1.030	3
30	عدم إدراك الإدارة العليا بالمصرف لأهمية تطوير النظام المالي.	3.52	1.033	6
	المتوسط العام	3.52	0.794	

ثالثاً : تحليل إجابات المشاركين حول الحلول التي تحد من المعوقات التي تقف حائلاً دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية. يوضح الجدول رقم (11) نتائج إجابات المشاركين، التي أشارت إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس البنود المقترحة للحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع





متطلبات التجارة الإلكترونية تراوحت ما بين (3.47 - 3.69)، مما يشير إلى أن إجابات المشاركين جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس الحلول المقترحة، حيث أنها كانت أكبر من المتوسط الافتراضي، كما تُظهر النتائج أن أهم الحلول المقترحة حسب رأي المشاركين بالدراسة، بأن يتم تثقيف الإدارة العليا للمصرف بأهمية التعامل بالتجارة الإلكترونية وموازنة التكلفة والمنفعة، يليها في المرتبة الثانية وضع سياسات المصرف الخاصة بعمليات التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الانترنت لإضفاء الشفافية، وإنشاء مواقع الكترونية للمصارف التجارية الليبية تحمل ختم خاص بالمراجع الخارجي على عمليات التجارة الإلكترونية لإضفاء الموثوقية على مواقعهم في المرتبة الثالثة، واستحداث أقسام متخصصة في المصارف التجارية تُنشط بها مهام وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها، تم يليها في المرتبة الخامسة الاستعانة ببعض الخبراء في مشروع (Web Trust) واستقدامهم للاستفادة من خبراتهم كمرحلة ابتدائية، في حين جاءت الفقرة (38) التي تنص على استقدام مصارف أجنبية ذات خبرة في تعاملات التجارة الإلكترونية كشريك استراتيجي مع بعض المصارف الليبية في المرتبة الأخيرة. كما يلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي العام لإجابات المشاركين بالدراسة بلغ (3.59) بانحراف معياري (0.921) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3)، وهذا يشير إلى موافقة عينة الدراسة على وجود حلول مقترحة تحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (11)

تحليل إجابات المشاركين حول الحلول التي تحد من المعوقات التي تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية.

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
31	عقد دورات متخصصة للكوادر المالية لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية.	3.52	1.192	9
32	استحداث أقسام متخصصة في المصارف التجارية تنشط بها مهام وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها.	3.60	1.08	4
33	تثقيف الإدارة العليا للمصرف بأهمية التعامل بالتجارة الإلكترونية وموازنة التكلفة والمنفعة.	3.69	1.062	1
34	تطبيق مفهوم توظيف المحاسب (الموظف) المتخصص والمؤهل تكنولوجياً.	3.59	1.112	6
35	الاستعانة ببعض الخبراء في مشروع (Web Trust) واستقدامهم للاستفادة من خبراتهم كمرحلة ابتدائية.	3.59	1.056	5
36	إدراج مواضيع ذات علاقة في التعليم المحاسبي في	3.53	1.157	8





			الجامعات الليبية.	
7	1.096	3.55	رفع أجور الكوادر المالية المؤهلة في عمليات التجارة الإلكترونية.	37
10	1.242	3.47	استخدام مصارف أجنبية ذات خبرة في تعاملات التجارة الإلكترونية كشريك استراتيجي مع بعض المصارف الليبية.	38
3	1.156	3.63	إنشاء مواقع الكترونية للمصارف التجارية الليبية تحمل ختم خاص بالمراجع الخارجي على عمليات التجارة الإلكترونية لإضفاء الموثوقية على مواقعهم.	39
2	1.115	3.67	وضع سياسات المصرف الخاصة بعمليات التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الانترنت لإضفاء الشفافية.	40
	0.921	3.59	المتوسط العام	

4.3.10 التحليل الاستنتاجي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتعلق هذا الجانب باختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية، فقد تم إجراء اختبار (Wilcoxon Signed Ranks) نظراً لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، فقد تم التحقق من عدم تبعيتها باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، حيث أن القيمة المشاهدة للاختبار تساوي ($P\text{-value} = 0.00$) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني رفض الفرضية العدمية التي تشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، واختبار فرضيات الدراسة تم صياغة فرض العدم (H_0) بحيث يشير إلى أن متوسط المجتمع أقل من أو يساوي المتوسط الافتراضي المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً كما يلي :

$$H_0 : \mu \leq 3$$

في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن متوسط المجتمع أكبر من المتوسط الافتراضي المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً كما يلي :

$$H_1 : \mu > 3$$

وفيما يلي اختبار الفرضيات والنتائج التي تم التوصل إليها :

الفرضية الرئيسية الأولى :

الفرضية الصفرية (H_0) : " لا توجد قدرة لأنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية "

الفرضية البديلة (H_1) : "توجد قدرة لأنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية "

يتضح من خلال نتائج اختبار (Wilcoxon Signed Ranks) أن القيمة المشاهدة للفرضية ($P=0.018$) ($\text{value} =$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول





الفرضية البديلة (H1)، أي أنه "توجد قدرة لأنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية".

الفرضية الرئيسية الثانية :

الفرضية الصفرية (H0) : " لا توجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية "

الفرضية البديلة (H1) : "توجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية "

تشير نتائج اختبار (Wilcoxon Signed Ranks) إلى أن القيمة المشاهدة للفرضية (P- value 0.00)

(=) ، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، أي أنه " توجد معوقات تحول دون قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية ".

الفرضية الرئيسية الثالثة :

الفرضية الصفرية (H0) : " لا توجد حلول مناسبة تحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية "

الفرضية البديلة (H1) : " توجد حلول مناسبة تحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية "

بعد إجراء اختبار (Wilcoxon Signed Ranks) اتضح أن القيمة المشاهدة للفرضية (P- 0.00)

(value =) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) لصالح الفرضية البديلة (H1)، أي أنه " توجد حلول مناسبة تحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية ".

11. نتائج وتوصيات الدراسة

بعد تطبيق الإحصاءات الوصفية والاستنتاجية على عينة الدراسة واختبار فرضياتها، يتضمن هذا الجزء من الدراسة تلخيص لأهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المناسبة في ضل هذه النتائج.

1.11 نتائج الدراسة :

فيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة :

1. أكدت الدراسة على قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على

التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، حيث بينت النتائج أن لدى النظام المحاسبي المطبق في هذه

المصارف القدرة على الالتزام بمبادئ موثوقية التجارة الإلكترونية المتمثلة في :

أ. مبدأ الحماية .

ب. مبدأ جاهزية النظام.

ج. مبدأ تكامل تشغيل النظام.

د. مبدأ الخصوصية على الشبكة.

هـ. مبدأ السرية.





2. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود معوقات تحد من قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، وبينت النتائج أن أهم هذه المعوقات تمثلت في :

- أ. عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات وارتفاع تكلفة الوصول إلى شبكة الانترنت.
 - ب. عدم وجود تشريعات وقوانين تنظم عمليات التجارة الإلكترونية.
 - ج. عدم وجود دورات تأهيله متخصصة في مجال التجارة الإلكترونية.
 - د. تدني أجور موظفي نظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص وموظفي المصرف بشكل عام.
 - هـ. التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية.
 - و. قلة خبرة الإدارة المختصة في مجال التجارة الإلكترونية.
3. توصلت الدراسة إلى وجود حلول تساعد في الحد من المعوقات التي قد تقف حائلاً أمام قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية، وبينت النتائج أن أهم هذه الحلول تمثلت في :

- أ. تنقيف الإدارات العليا للمصارف بأهمية التعامل بالتجارة الإلكترونية وموازنة التكلفة والمنفعة.
- ب. وضع سياسات المصرف الخاصة بعمليات التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الانترنت لإضفاء الشفافية.
- ج. إنشاء مواقع الكترونية للمصارف التجارية الليبية تحمل ختم خاص بالمراجع الخارجي على عمليات التجارة الإلكترونية لإضفاء الموثوقية على مواقعهم.
- د. استحداث أقسام متخصصة في المصارف التجارية تناط بها مهام وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بعمليات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها.
- هـ. الاستعانة ببعض الخبراء في مشروع (Web Trust) واستقدامهم للاستفادة من خبراتهم كمرحلة ابتدائية.

2.11 توصيات الدراسة :

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بما يلي :-
1. العمل على تطوير البنية التحتية للاتصالات لتتماشى مع التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتخفيض تكلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت، لمساعدة المصارف التجارية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية، وتقديم خدمات للعملاء بكفاءة عالية وأقل تكلفة.
 2. العمل على تطوير وتنمية الموارد البشرية في المصارف التجارية وإجراء دورات تأهيله في مجال التجارة الإلكترونية.
 3. العمل على تطوير المناهج التعليمية بالجامعات الليبية لمواكبة التطورات المتسارعة في نظم المعلومات المحاسبية، بما يتماشى مع سوق العمل، وفتح قنوات الاتصال مع الهيئات المهنية الدولية للاستفادة من الخبرات والتجارب العملية.





4. العمل على إصدار تشريعات وقوانين لتنظيم ومراقبة عمليات التجارة الإلكترونية من قبل الجهات التشريعية في الدولة.
5. العمل على الحد من المعوقات التي تحد من قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية على التعامل مع متطلبات التجارة الإلكترونية وذلك من خلال :
- أ. تثقيف الإدارات العليا بالمصارف التجارية بأهمية التعامل بالتجارة الإلكترونية والموازنة بين التكلفة والمنفعة.
- ب. تثقيف الإدارات المختصة بالمصارف التجارية بمخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية.
- ج. تطبيق مفهوم توظيف المحاسب (الموظف) المتخصص والمؤهل تكنولوجياً.
- د. عقد دورات متخصصة للكوادر المالية لتدريبهم على عمليات التجارة الإلكترونية وآلية تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية.
- هـ. استحداث أقسام متخصصة في المصارف التجارية تناط بها مهام وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بمعاملات التجارة الإلكترونية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها.
- و. وضع سياسات المصرف الخاصة بعمليات التجارة الإلكترونية على مواقعها عبر شبكة الانترنت لإضفاء الشفافية.
- ز. إنشاء مواقع الكترونية للمصارف التجارية الليبية تحمل ختم خاص بالمراجع الخارجي على عمليات التجارة الإلكترونية لإضفاء الموثوقية على مواقعهم.
- ح. الاستعانة ببعض الخبراء في مشروع (Web Trust) واستقدامهم للاستفادة من خبراتهم كمرحلة ابتدائية.
6. ضرورة زيادة اهتمام الأكاديميين والدارسين بموضوع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وذلك من خلال زيادة البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات في هذا المجال.



1. أمجد صابر الدلوي (مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 13، 2015م)، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية في العراق، (جامعة الانبار، 431-462).
2. حنان حسن احمد (2013) اثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
3. ساكار ظاهر عمر أمين (مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 1، 2012م)، الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الالكترونية، (جامعة كركوك، 77-101).
4. سالم محمد بن غربية والمعتز رمضان الشخي (2018) نظم المعلومات المحاسبية، (بنغازي: دار الكتب الوطنية).
5. عبدالعزيز دغيم و رامية احمد كردية (مجلة بحوث جامعة حلب، 67، 2010م)، تأثير التجارة الالكترونية على عناصر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية، (جامعة حلب، 283-301).
6. فاطمة سعد جمعة الساحلي (2016) مدى المعرفة بتقنية المعلومات الحديثة وأثره على مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
7. ليث محمد بني هاني (2014) تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في قطاع الخدمات، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
8. محمد علي الخليفة محمد (2014) التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الالكترونية في الشركات السودانية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
9. محي الدين محمد إبراهيم عثمان وهلال يوسف الصالح (مجلة العلوم الاقتصادية، 14، 2013م)، تحديث نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحقيق الثقة والأمان للتجارة الالكترونية، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 15-27).
10. منصور محمد عبدالجليل يوسف (2018) تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وفقا لتقنية المعلومات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
11. نعيمة يحياوي ومريم يوسف (المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 6، 2017م)، التجارة الالكترونية وأثارها على اقتصاديات الأعمال العربية، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 179-192).
12. هيا يعقوب فهد العبيد (2012) مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
13. منشورات مصرف ليبيا المركزي، دليل المصارف الليبية، (2018).

الموافق 7-9 أكتوبر 2018

ICETR2018

المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة

الثورة التكنولوجية (اقتصاديات القرن الحادي والعشرين)



<https://cbl.gov.ly/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9>





The Ability of Accounting Information Systems to deal With the Requirements of E-Commerce in the Libyan Commercial Banks (An Empirical Study)

Abstract

The study aims to examine the accounting information systems (AISs) applied in Libyan commercial banks. It also attempts to identify its ability to meet e-trade requirements. In addition, whether there are any major hindrances hamper this ability.

For the study purposes, a deductive, inductive method was adopted. The study population consisted of the directors and heads of departments of main branches, staff of the accounting, auditing, and IT divisions. A questionnaire was utilized as a main instrument of collecting the basic data. After verifying its validity and stability, it was used to test hypotheses of the study. One hundred and seventy questionnaires were distributed among the targeted subjects in commercial banks, of which one hundred and forty-eight usable for the statistical analysis were recovered.

A descriptive method and deductive method was used to analyzing data and testing hypotheses. The descriptive method represented in frequency tables, percentages, arithmetic means, and standard deviations for describing the characteristics of the study sample and interpreting the responses. The deductive method, however, represented in the use of Wilcoxon's test for testing the hypotheses at level of significance (P -value = 0.05).

The main obtained results were that AISs applied in Libyan commercial banks are capable of satisfying the requirements of e-trade. The study also revealed that there are obstacles limit AISs capacity of dealing with these requirements. It was also concluded that there are solutions to minimize such hindrances.

